الأشكال الاحتجاجية الجديدة بالمغرب: دراسة حراك شباب جيل Z

New Protest Repertoires in Morocco: A Study of Generation Z Youth Activism

CAPGUIR MOHAMED محمد كابغير

دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أيت ملول

جامعة ابن زهر أكادير

ملخص:

عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة بروز حراك شبابي جديد وهو ما عرف عالميا بشباب جيلZ ، وهو الجيل الذي نشأ في ظل التحولات الرقمية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة. وقد جاء هذا الحراك في سياق اتسم بارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الاجتماعية وتزايد الشعور بعدم المساواة في الولوج إلى فرص التنمية والخدمات العمومية، الأمر الذي أسهم في بلورة مطالب اجتماعية واقتصادية تمحورت حول التشغيل، وتحسين جودة التعليم والصحة، ومحاربة الفساد، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية.

وقد تميزت استراتيجية هذا الحراك بالاعتماد المكثف على وسائل التواصل الاجتماعي كآلية للتعبئة والتنسيق ونشر الوعي بالمطالب المطروحة، مما أفرز نمطًا احتجاجيًا جديدًا قائمًا على التنظيم الشبكي واللامركزية. وفي مواجهة هذه الدينامية الاحتجاجية، اعتمدت الدولة مقاربة متعددة الأبعاد جمعت بين التدابير الاجتماعية والتنموية والتواصلية والأمنية، بمشاركة عدد من المؤسسات الحكومية والدستورية والترابية الرامية إلى احتواء أسباب الاحتقان وتعزيز إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: حراك جيل Z – المشاركة الاحتجاجية الرقمية – المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية – السياسات العمومية والاحتواء المؤسسي.

Summary:

In recent years, Morocco has witnessed the emergence of a new youth movement, known globally as Generation Z, a generation that grew up amidst rapid digital transformations and socio-economic changes. This movement arose in a context marked by high unemployment rates, social vulnerability, and a growing sense of inequality in access to development opportunities and public services. This has contributed to the formulation of socio-economic demands

centered on employment, improving the quality of education and healthcare, combating corruption, and promoting social and spatial justice.

This movement's strategy was characterized by its heavy reliance on social media as a mechanism for mobilization, coordination, and raising awareness of its demands, resulting in a new protest model based on networking and decentralization. In response to this dynamic protest movement, the state adopted a multi-dimensional approach combining social, developmental, communication, and security measures, with the participation of several governmental, constitutional, and local institutions. This approach aimed to address the root causes of the unrest and promote the integration of young people into economic and social life.

Keywords: Generation Z movement - Digital protest participation - Civil society and human rights organizations - Public policies and institutional containment.

مقدمة:

شهد المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة مست بنية القيم وأنماط المشاركة السياسية لدى فئة الشباب . وقد ارتبطت هذه التحولات بتطور وسائل الاتصال الرقمية، واتساع فضاءات التعبير العمومي، وارتفاع مستوى الوعي الحقوقي لدى الأجيال الجديدة .في هذا السياق برز ما يمكن تسميته بـ" حراك شباب"Z ، في إشارة إلى الجيل الذي نشأ في ظل الثورة الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي، والذي أصبح فاعلاً جديداً في المجال العمومي .ويتميز هذا الجيل بخصائص مختلفة عن الأجيال السابقة من حيث طرق التعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية، وأدوات التعبئة والتنظيم، إضافة إلى المرجعيات القيمية التي يستند إليها في تفاعله مع قضايا المجتمع.

هدفنا في الدراسة تحليل القيم الأساسية التي تحرك الشباب المغربي المنتمي إلى الجيل الرقمي، كما يسعى إلى إبراز المرجعيات الفكرية والحقوقية والاجتماعية التي يستند إليها حراك شباب Z في المغرب .وأيضا في كون الموضوع يسلط الضوء على فاعل اجتماعي وسياسي جديد أصبح يؤثر بشكل متزايد في النقاش العمومي وفي ديناميات المطالبة بالإصلاح والتنمية والعدالة الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من أهمية علمية وعملية بالنظر إلى راهنية موضوع حراك شباب جيل Z بالمغرب، باعتباره أحد أبرز التحولات التي يشهدها الفعل الاحتجاجي المعاصر في ظل الثورة الرقمية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق فان اشكالية المقال تتمثل في السؤال المركزي التالي:

إلى أي حد يعكس حراك شباب جيل Z بالمغرب تحولات أنماط المشاركة الاحتجاجية، وكيف تفاعلت الدولة والمنظمات الحقوقية والمدنية مع مطالبه؟

والتي تتفرع عليها الأسئلة التالية:

ما هو السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي أفرز حراك شباب جيل Z بالمغرب؟

وما هي أهم المحددات البنيوية والثقافية والرقمية التي ساهمت في تشكل هذا الحراك؟

ما طبيعة المطالب التي رفعها شباب جيلZ ، وما الخصائص التي تميزها عن مطالب الحركات الاحتجاجية السابقة؟

وأيضا كيف أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية في تنظيم وتعبئة الحراك؟

وأخيرا، ما المقاربة التي اعتمدتها الدولة المغربية ومختلف مؤسساتها في تدبير واحتواء هذا الحراك؟

فرضيات الدراسة:

نفترض أن حراك شباب جيل Z بالمغرب يمثل تعبيرا عن تحولات عميقة في أنماط المشاركة والممارسة الاحتجاجية المرتبطة بالفضاء الرقمي، وأن فعالية الدولة في احتوائه تبقى رهينة بقدرتها على الانتقال من التدبير الأمني الواقعي وإعادة الظر في إلى تبني

سياسات عمومية مندمجة تستجيب للمطالب الاجتماعية والاقتصادية للشباب، مع تعزيز أدوار المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية كآليات للوساطة والحوار.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأجل الإلمام بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة. والتي سيتم تقسيم الاجابة عنها من خلال محورين رئيسين:

الاول يخص **استراتيجية حركة شباب جيل Z في الحراك الاجتماعي بالمغرب**. اما المحور الثاني **من خلال تسليط الضوء على مقاربة الدولة ومؤسساتها لاحتواء حراك شباب جيل Z**.

المحور الأول: استراتيجية حركة شباب جيل Z في الحراك الاجتماعي بالمغرب

المتتبع للفعل الاحتجاجي بالمغرب اليوم، يدرك أنه لم يعد مجرد فعل دوري يحسب فيه الفارق بين محطاته بالشهور أو الأعوام، وإنما تحول الى حركة دائمة متواترة في الزمان والمكان[1]. وما يزكي هذا التحول في السياق الذي يطبع هذه الدراسة، والذي جاء في الفترة الممتدة بين شتنبر 2025 إلى حدود نهاية السنة. على اعتبار أن هذه الفترة عرفت هيمنة غير مسبوقة لشكل احتجاجي جماعي جديد في المشهد السياسي والإعلامي عكست حدود النموذج الديمقراطي القائم على وساطة الفاعلين الكلاسيكيين (الأحزاب، النقابات، الجمعيات).

وفي ضل هذه السيرورة المجتمعية سنة 2025 التي برزت فيه حركة شباب جيل Z والتي سنحاول مقاربتها كفاعل جديد ذو استراتيجية احتجاجية منظمة.

مقاربة موضوع الاحتجاجات في أي مجتمع هي عملية تسمح بتسليط الضوء على عملية تطور التغيير السياسي والاجتماعي وكذا الثقافي، بل وتسمح بشكل أكثر من الوقوف على التغيرات التي تشوب علاقة الدولة بالمواطن والمجتمع ككل. هذه العلاقة المتأرجحة هي ما تبرر لجوء المحتجين إلى استراتيجية الشارع قصد العمل على إيصال وإسماع اصواتهم بعد صمت تجاهها آذان المسؤولين والمؤسسات الرسمية. في هذا الإطار سنحاول تحديد أهم التحولات القيمية لدى الشباب المغربي في هذا الاحتجاج واستراتيجياته (**المطلب الأول**) ومحددات السياق ومطالبه في (**المطلب الثاني**).

[1] الحبيب الستاتي زين الدين، الممارسة الاحتجاجية بالمغرب، دينامية الصراع والتحول، مجلة عمران، العدد 19، 2017. ص: 2.

المطلب الأول: الفاعلون في الاحتجاج واستراتيجياته ومطالبه

إلى جانب الحراك الاجتماعي الذي عاشه المغرب طيلة ما قبل فترة 2011 أو بعدها كان يتسم أيضا بحراك الجسم القضائي والدفاع عن مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية.

وبعد حراك شباب 20 فبراير، الذي لعب دورا أساسيا في استجابة النظام السياسي للمطالب. والتي تم بلورتها في مجموعة من المخرجات، أهمها:

- مخرجات سياسية من خلال إعداد دستور جديد والتصويت علية في فاتح يوليوز2011. وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها يوم25 نونبر 2011 مدعومة حزبيا ونقابيا، بمشاركة كافة التيارات السياسية انسجاما مع روح الدستور الجديد.

استمرار لسيرورة الحراك بالمغرب مع احتجاجات الريف الذي نعتبره مناسبة للاهتمام لدراسة العلاقة القائمة بين الدولة والتنظيمات المجتمعية بالمغرب، ولاسيما بحضور الإرث التاريخي لهذه المنطقة في مواجهة النظام السياسي. تميزت الفترة الممتدة بين 2016 / 2017 بتسجيل العديد من الاحتقانات الاجتماعية في بعض المدن المغربية الصغيرة والمتوسطة.

كل هذا الحراك المجتمعي سيعزى لنا به دراسة حراك شباب جيل ز بالمغرب سنة 2025 لأجل فهم التحولات القيمية لدى هده الفئة من الشباب واستراتيجيتها أثناء النزول للفضاء العام سواء الرقمي والواقعي.

أولا :التحولات القيمية لدى الشباب المغربي

تدل العديد من الدراسات السوسيولوجيا على أن القيم لدى الشباب المغربي عرفت تحولات ملحوظة بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة[1]، من بينها التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار التعليم العالي، وتوسع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي .فقد أصبح الشباب أكثر انفتاحاً على القيم الكونية المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة الفاعلة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الشباب المغربي بات يميل إلى تبني قيم المشاركة بدل الخضوع، وقيم الكفاءة والاستحقاق بدل الزبونية والوساطة .كما أن مفهوم الكرامة أصبح يحتل مكانة مركزية في الخطاب الشبابي، حيث يرتبط بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية والحق في الشغل والعيش الكريم. كما ساهمت العولمة الثقافية في توسيع أفق الشباب المغربي، حيث أصبح أكثر ارتباطاً بالثقافة الرقمية العالمية، وهو ما انعكس على أنماط التفكير والتعبير والمشاركة .ولم تعد المشاركة السياسية مقتصرة على الانخراط في الأحزاب السياسية أو النقابات، بل أصبحت تأخذ أشكالاً جديدة مثل الحملات الرقمية والمبادرات المدنية والتعبئة عبر المنصات الاجتماعية.

[1] عبد اللطيف كداي، التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم، التدريس مجلة كلية علوم التربية العدد 7- السلسلة الجديدة، يونيو 2015.

ثانيا :المرجعيات الفكرية والحقوقية لحراك شبابZ

يعتمد حراك الشباب في المغرب على مجموعة من المرجعيات التي تشكل الإطار الفكري والقيمي لمطالبه وتحركاته .وتتمثل أولى هذه المرجعيات في المرجعية الحقوقية الكونية، حيث يستند الشباب إلى مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً، مثل الحق في الحرية والتعبير والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية.

أما المرجعية الثانية فهي المرجعية الوطنية المرتبطة بخصوصيات المجتمع المغربي، حيث تستند مطالب الشباب إلى القيم الدستورية التي أقرها دستور 2011 ، خاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة وتكافؤ الفرص.

كما تلعب المرجعية الرقمية دوراً أساسياً في تشكيل وعي الجيل الجديد، إذ تشكل شبكات التواصل الاجتماعي فضاء مركزيا للنقاش العمومي ولتبادل الأفكار وتنظيم المبادرات الاحتجاجية أو التضامنية .وقد ساهمت هذه المنصات في بروز أشكال جديدة من التعبئة الاجتماعية تعتمد على الشبكات الأفقية بدل التنظيمات الهرمية التقليدية.

ثالثا: خصائص التعبئة الشبابية في العصر الرقمي

يتميز حراك شباب Z بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعة التحولات التي يشهدها المجال العمومي في العصر الرقمي .فمن جهة أولى، يعتمد هذا الحراك على وسائل الاتصال الرقمية كأداة أساسية للتعبئة والتواصل، مما يسمح بسرعة انتشار الأفكار والمطالب داخل المجتمع.

ومن جهة ثانية، يتسم هذا الحراك بطابع أفقي وغير مركزي، حيث لا يعتمد بالضرورة على قيادات تنظيمية واضحة، بل يقوم على شبكات من الفاعلين الذين يتفاعلون عبر الفضاء الرقمي .ويتيح هذا النمط من التنظيم مرونة كبيرة في التعبئة لكنه قد يطرح في المقابل تحديات تتعلق بالاستمرارية والقدرة على تحقيق المطالب.

كما يتميز الحراك الشبابي الجديد بتركيزه على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة والعدالة المجالية وتحسين الخدمات العمومية، وهي قضايا ترتبط بشكل مباشر بالظروف المعيشية للشباب ومستقبلهم الاجتماعي.

المطلب الثاني: سياق ومحددات مطالب حراك شباب جيل Z

برز حراك شباب جيل Z في سياق اتسم بحمولة اجتماعية واقتصادية وبتزايد التحديات المرتبطة بالتشغيل والإدماج الاجتماعي وجودة الخدمات العمومية، إلى جانب التحولات في بنية الدولة التي أحدثتها الثورة الرقمية وفي أنماط التعبئة والتواصل. وقد ساهمت هذه العوامل كلها في تكوين وتشكيل وعي احتجاجي جديد لدى الشباب، قائم على المطالبة بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتعزيز المشاركة في تدبير الشأن العام.

أولا: سياق ومحددات استراتيجية الحراك

تتحدد استراتيجية جيل Z في المغرب من خلال مجموعة من العوامل البنيوية والسياقية، أبرزها:

1- السياق الاجتماعي والاقتصادي

يمثل جيل Z شريحة ديمغرافية مهمة في المجتمع المغربي، حيث يشكل أكثر من ربع السكان، غير أنه في المقابل يعد من أكثر الفئات عرضة للهشاشة الاجتماعية. ويعكس هذا التناقض بين الوزن الديمغرافي وضعف الإدماج الاجتماعي حالة من الإحباط الجماعي.

كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل وعي هذا الجيل، حيث أصبح الفضاء الرقمي مجالًا للتعبير عن المظالم الاجتماعية وتبادل التجارب، مما عزز الإحساس المشترك بالحرمان النسبي. ويُترجم هذا الوضع في خروج الشباب إلى الاحتجاج للتعبير عن مطالب تتعلق أساسًا بالكرامة والعدالة الاجتماعية. [1]

يشكل العامل الاقتصادي المحدد الرئيسي لحراك جيلZ ، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب. فقد بلغت نسبة بطالة الشباب في المغرب حوالي 38.4%سنة 2025[2]، وهي من أعلى المعدلات المسجلة خلال العقود الأخيرة. كما تشير تقارير أخرى إلى أن البطالة تمس بشكل خاص خريجي الجامعات، مما يعكس اختلالًا بين مخرجات التعليم وسوق الشغل.

إلى جانب البطالة، يعاني الشباب أيضا من:

- هشاشة التشغيل وضعف الاستقرار المهني،
- اتساع الفوارق الاجتماعية وغياب العدالة المجالية، ومحدودية فرص الترقي الاجتماعي .

ورغم تسجيل بعض مؤشرات النمو الاقتصادي، إلا أن توزيع عوائده يبقى غير متكافئ، حيث يشعر جزء كبير من الشباب بأنهم غير مستفيدين من ثمار التنمية. ويؤدي هذا الوضع إلى تعميق الشعور بالإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

يعاني الشباب المغربي من تحديات بنيوية، من بينها البطالة المرتفعة وضعف جودة الخدمات العمومية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، وهو ما شكل أرضية خصبة للاحتجاج.

2- التحول الرقمي

أدى انتشار الإنترنت ومنصات التواصل (مثل Discord و TikTok) إلى خلق فضاء بديل للتنظيم والتعبئة، بعيدًا عن الرقابة التقليدية، مما مكّن الشباب من التنسيق السريع والفعال.

3- أزمة الوساطة السياسية والسياسات العمومية

إن هيمنة ثقافة الاحتجاج في المغرب وانتقال الصراع بين النظام السياسي والحركات الاحتجاجية إلى الشارع يرجع في مجمله إلى ضعف مؤسسات المجتمع القادرة على خلق قنوات للحوار بين كل الفئات المجتمعية المتضررة،

---

[1] امال كنين، بيانات تكشف التحديات الاقتصادية والاجتماعية لشباب المغرب، جريدة هسبريس، تم تصفح يوم 20 فبراير 2026 الساعة الثانية زوالا عبر الرابط التالي:
https://2u.pw/NOgpQj

[2] معدل بطالة الشباب في المغرب عبر الرابط التالي:
/https://ar.tradingeconomics.com

تراجع دور الأحزاب والنقابات كوسيط بين الدولة والمجتمع، ما دفع الشباب إلى ابتكار قنوات جديدة للتعبير السياسي خارج المؤسسات الرسمي.

ويرتبط حراك شباب جيل ز أيضا بضعف جودة الخدمات العمومية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، وهما من أبرز المطالب التي رفعها المحتجون. فقد عبر الشباب عن استيائهم من تدهور البنية الصحية ونقص الموارد البشرية، إضافة للاختلالات في المنظومة التعليمية وضعف مردوديتها. وأيضا لغياب العدالة في الولوج إلى الخدمات الأساسية .

كما تشكل بعض الأحداث الاجتماعية (مثل الأزمات الصحية) محفزا مباشر لتصاعد الاحتجاجات، بحيث تتحول المطالب القطاعية إلى مطالب اجتماعية شاملة.

ثانيا: مطالب حراك شباب جيل Z

يشكل حراك شباب جيل Z بالمغرب مظهر من مظاهر التحولات العميقة في طبيعة المطالب الاجتماعية والسياسية التي باتت تؤطر الفعل الاحتجاجي لدى الأجيال الجديدة، حيث لم تعد هذه المطالب محصورة في البعد الاقتصادي الضيق، بل أصبحت ترتبط بمنظومة متكاملة من الحقوق الاجتماعية والرمزية المرتبطة بالكرامة والعدالة المجالية والاندماج الاجتماعي.

فقد رفع شباب هذا الحراك مطالب تتعلق أساسا، بتحسين جودة التعليم العمومي، وتوسيع فرص الشغل ومحاربة البطالة، وتعزيز الولوج العادل إلى الخدمات الصحية، فضلا عن مكافحة الفساد والريع وإقرار قدر أكبر من الشفافية في تدبير الشأن العام.

كما برزت داخل هذا الحراك مطالب ذات طبيعة رمزية ترتبط بالاعتراف بالشباب كفاعل اجتماعي وسياسي قادر على التأثير في السياسات العمومية، في ظل الشعور بالإقصاء وضعف الثقة في المؤسسات الوسيطة التقليدية كالأحزاب والنقابات....الخ. ويلاحظ أن هذه المطالب اتخذت طابعا اجتماعيا أكثر منه إيديولوجي. إذ ركز المحتجون على قضايا الحياة اليومية والعدالة الاجتماعية بدل الانخراط في شعارات سياسية كلاسيكية، وهو ما يعكس تحولا في الثقافة الاحتجاجية لدى الشباب المغربي نحو ما تسميه أدبيات الحركات الاجتماعية "**الاحتجاج الشبكي**" القائم على التنظيم الرقمي والتعبئة اللامركزية.[1]

كما أن اعتماد الحراك على وسائل التواصل الاجتماعي ساهم في توحيد المطالب وربطها بخطاب نقدي تجاه اختلالات النموذج التنموي، خاصة فيما يتعلق باستمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية وارتفاع معدلات البطالة والهشاشة[2] في صفوف الشباب. ومن ثم فإن مطالب جيل Z لا تعبر فقط عن احتجاج ظرفي، بل تكشف عن أزمة بنيوية مرتبطة بإشكالية الإدماج الاجتماعي والسياسي للشباب داخل الدولة والمجتمع.[3]

---

[1] Manuel Castells, *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age*, Polity Press, Cambridge, 2015, p. 12.

[2] Pierre Rosanvallon, *La contre-démocratie : La politique à l'âge de la défiance*, Seuil, Paris, 2006, p. 34.

[3] عبد الرحيم العلام، *الشباب والتحولات السياسية في المغرب*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 512، 2021، ص 88.

المحور الثاني: مقاربة الدولة ومؤسساتها لاحتواء حراك شباب جيل Z

التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المغرب خلال السنوات الأخيرة أفرزت ظهور أشكال جديدة من الاحتجاجات قادتها فئات شابة وموضوع الدراسة حول شباب "جيل"Z ، ما دفع الدولة إلى تبني مقاربة متعددة الأبعاد تستند إلى تدخل مجموعة من المؤسسات الدستورية والحكومية والترابية من أجل استيعاب المطالب الاجتماعية والحد من أسباب الاحتقان. وعليه سنسلط الضوء في هذا المحور على كل من المقاربة الأمنية للحراك (**المطلب الأول**)، وتفاعل الحكومة والمنظمات الحقوقية في (المطلب **الثاني**).

المطلب الأول: تفاعل المؤسسات الأمنية للدولة في احتواء حراك شباب جيل Z

تقوم هذه المقاربة على تجاوز المنظور الأمني التقليدي نحو رؤية أكثر شمولية تربط بين الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب. وفي هذا السياق، أكدت مضامين **النموذج التنموي الجديد** على ضرورة اعتبار الشباب رأسمالًا استراتيجيًا للتنمية وإشراكه في صناعة القرار العمومي باعتباره فاعلًا أساسيًا في بناء المستقبل.

كما تعد المقاربة الأمنية أحد المكونات الأساسية التي تعتمدها الدولة في تدبير الحركات الاحتجاجية، باعتبارها آلية تهدف للمحافظة على النظام العام وضمان استقرار المؤسسات وحماية الممتلكات العامة والخاصة. وفي حالتنا المغربية لم يكن حراك شباب جيل Z بمنأى عن هذا المنطق، حيث واكبت السلطات العمومية مختلف أشكال التعبئة والاحتجاج من خلال تدخلات أمنية استندت إلى المقتضيات القانونية المنظمة للتجمعات العمومية والتظاهر بالشارع العام.

وتجد هذه المقاربة أساسها في الوظيفة التقليدية للدولة باعتبارها الجهة المحتكرة لوسائل الإكراه المشروع وفق التصور الذي قدمه عالم الاجتماع Max Weber،[1] والذي يعتبر أن الحفاظ على النظام العام يشكل أحد المرتكزات الجوهرية لشرعية الدولة الحديثة.

غير أن المقاربة الأمنية المعاصرة في المغرب لم تعد تقتصر على التدخل الميداني المباشر، بل أصبحت تعتمد على آليات استباقية تقوم على الرصد والتتبع والتقييم المستمر لمؤشرات الاحتقان الاجتماعي، خاصة في الفضاءات الرقمية التي تشكل اليوم المجال الرئيسي لتعبئة شباب جيل Z ، فقد أدى الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي لدفع المؤسسات الأمنية إلى تطوير أدوات جديدة لفهم ديناميات الاحتجاج الرقمي ومتابعة تطور الخطاب الاحتجاجي[2]، وذلك بهدف الحد من احتمالات انتقال التعبئة الافتراضية إلى أشكال من الاحتجاج قد تؤثر في السير العادي للمرافق العمومية أو الأمن العام.

[1] Max Weber ،Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology ،Guenther Roth and Claus Wittich ،University of California Press ،Berkeley ،1978 ،p54 .

[2] Manuel Castells ،Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age2 ،nd Edition ،Polity Press ،Cambridge ،2015 ،pp. 7-15.

كما ارتبطت المقاربة الأمنية في تدبير الاحتجاجات الشبابية بفلسفة ومنطق الوقاية من المخاطر الاجتماعية والسياسية المحتملة، حيث سعت السلطات إلى تحقيق توازن بين ضمان حرية التعبير والتظاهر المكفولة بها دستوريا، وبين المحافظة على الاستقرار والأمن العامين. ويبرز هذا التوجه من خلال اعتماد السلطات في العديد من الحالات على إجراءات تنظيمية وقانونية تروم تأطير الاحتجاجات وضمان طابعها السلمي، مع التدخل عند وقوع أعمال من شأنها الإخلال بالنظام العام أو المساس بالممتلكات والأشخاص. ويعكس هذا التوجه انتقال الدولة من مفهوم "**الأمن الصلب**" القائم على الردع المباشر إلى مفهوم "**الحكامة الأمنية**"[1] الذي يربط الأمن بالتدبير الاستباقي للمخاطر الاجتماعية.

ومع ذلك فإن فعالية المقاربة الأمنية في احتواء حراك شباب جيل Z تظل محدودة إذا لم تواكبها سياسات اجتماعية واقتصادية تستجيب للمطالب التي تشكل أساس الاحتجاج.

فالدراسات الحديثة في علم الاجتماع السياسي [2]تؤكد أن الاعتماد الحصري على التدخل الأمني قد يساهم في احتواء الاحتجاج ظرفيا، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى معالجة أسبابه البنيوية المرتبطة بالبطالة والهشاشة الاجتماعية وضعف الثقة في المؤسسات. ومن ثم، فإن نجاح الدولة في تدبير الحركات الاحتجاجية الجديدة يظل رهينا بمدى قدرتها على التكامل بين البعد الأمني والأبعاد التنموية والاجتماعية والحوارية ضمن رؤية شمولية للحكامة العمومية3.

ووفق المعطيات الصادرة عن وزارة الداخلية، مختلف التدخلات الأمنية كانت في توقيف 409 شخص على خلفية الأحداث المرتبطة بالاحتجاج، مع مجموعة من الاضرار منها إصابة 263 عنصر من القوات العمومية و 23 من المحتجين ، إضافة إلى تسجيل أضرار مادية طالت اليات وعتاد الدولة من مركبات أمنية و سيارات خاصة ومجموعة من المرافق والتجهيزات العمومية. 4

وأيضا تم متابعة مجموعة من الشباب للاشتباه في تورطهم في أعمال العنف والتخريب، وقد بررت السلطات هذه التدخلات بضرورة حماية النظام العام ومنع تحول بعض الاحتجاجات إلى أعمال شغب وعنف، في حين اعتبرت بعض الهيئات الحقوقية أن حجم التوقيفات يعكس هيمنة المقاربة الأمنية على حساب آليات الحوار والوساطة الاجتماعية.

المطلب الثاني: تفاعل السلطة التنفيذية والمنظمات الحقوقية مع الاشكال الاحتجاجية

---

[1] Didier Bigo ،"Security and Immigration: Toward a Critique of the Governmentality of Unease" ، *Alternatives: Global, Local, Political* ،Vol. 27, Special Issue, 2002, pp. 63-92.

[2] Pierre Rosanvallon ،*La contre-démocratie : La politique à l'âge de la défiance* ،Éditions du Seuil ،Paris ، ،2006pp. 26-38.

[3] عبد الرحيم العلام، "الشباب والتحولات السياسية في المغرب"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 512، 2021، ص 84-90.

[4] Fassi Fihri, Adam (1 October 2025). "Manifestations: le rappel à l'ordre du ministère de l'Intérieur". Médias24 (in French). Retrieved 1 October 2025.

تشكل الأشكال الاحتجاجية الجديدة إحدى أبرز آليات التعبير عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل كل المجتمعات المعاصرة، والتي يجعلها محط اهتمام مختلف كل الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين. وفي هذا السياق تتفاعل مؤسسات السلطة التنفيذية مع الاحتجاجات من خلال مجموعة من الآليات القانونية والإدارية والأمنية الرامية للحفاظ على النظام العام والسكينة العامة وكذا الاستجابة للمطالب المطروحة. وفي المقابل أيضا تضطلع المنظمات الحقوقية بدور محوري في حماية الحق في الاحتجاج السلمي ورصد مدى احترام الحقوق والحريات الأساسية أثناء تدبير هذه الحركات.

أولا: تفاعل الحكومة مع حراك شباب جيل Z

تضطلع الحكومة بمختلف قطاعاتها الوزارية بدور محوري في تدبير القضايا المرتبطة بالشباب، من خلال إعداد وتنفيذ السياسات العمومية الرامية إلى تعزيز التشغيل وتحسين الخدمات الاجتماعية. ويبرز دور وزارة الشباب والثقافة والتواصل في تأطير الشباب وتوفير فضاءات المشاركة المواطنة، كما تتدخل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات عبر برامج دعم التشغيل والإدماج المهني، فضلًا عن مساهمة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في معالجة الإشكالات المرتبطة بالتكوين وملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق الشغل. وتستند هذه التدخلات إلى مقتضيات الفصل 33 من الدستور الذي يلزم السلطات العمومية باتخاذ التدابير الكفيلة بتوسيع مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.[1]

ومن جهة أخرى، يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أحد أبرز المؤسسات الاستشارية التي تضطلع بدور مهم في تحليل أوضاع الشباب واقتراح السياسات الكفيلة بتحسين إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي. فقد أصدر المجلس مجموعة من التقارير التي نبهت إلى تفاقم معدلات البطالة والهشاشة في صفوف الشباب، ودعت إلى تبني سياسات عمومية مندمجة تقوم على تعزيز الرأسمال البشري وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. كما يساهم مجلس المنافسة بشكل غير مباشر في تحسين البيئة الاقتصادية عبر ترسيخ قواعد المنافسة الحرة ومحاربة الممارسات الاحتكارية التي تحد من خلق فرص الاستثمار والتشغيل، بينما يتولى المجلس الأعلى للحسابات مراقبة حسن تدبير الموارد العمومية وتقييم فعالية البرامج الاجتماعية الموجهة للشباب.[2]

وعلى المستوى الترابي، تؤدي الجماعات الترابية والجهات دورًا متزايد الأهمية في احتواء مطالب الشباب من خلال تنزيل برامج التنمية المحلية وإحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور وفق ما نص عليه القانون التنظيمي للجماعات. كما تساهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تمويل المشاريع المدرة للدخل ودعم الإدماج الاقتصادي للشباب[3]، خاصة في المجالات القروية وشبه

---

[1] دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011، الفصل 33.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *الشباب: أي آفاق للاندماج والتنمية؟*، الرباط، 2021، ص 15-28؛ والمجلس الأعلى للحسابات، *التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات*، الرباط، 2023.

[3] **المملكة المغربية**، *المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: حصيلة ومنجزات المرحلة الثالثة*، الرباط، **وزارة الداخلية**، ، 2023، ص 18-26. تم التصفح عبر الرابط التالي:

https://hazbane.asso-web.com/

الحضرية التي تعرف معدلات مرتفعة من البطالة والهشاشة. وقد أصبحت هذه الآليات تشكل أحد المداخل الأساسية لمعالجة الأسباب البنيوية للاحتجاج عبر تعزيز فرص الاندماج الاقتصادي وتقليص الفوارق المجالية التي تمثل أحد أهم مصادر الشعور بالإقصاء لدى الشباب.

وإلى جانب المؤسسات الحكومية والترابية، تضطلع مجموعة من الهيئات الدستورية والاستشارية بأدوار موازية في تأطير العلاقة بين الدولة والشباب، وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعمل على رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز ثقافة المشاركة المواطنة، فضلا عن مؤسسات الوساطة والحكامة الجيدة التي تسهم في معالجة التظلمات وتقوية الثقة في المؤسسات. غير أن فعالية هذه المقاربة تبقى رهينة بقدرة مختلف المتدخلين على تحقيق الإلتقائية بين السياسات العمومية وضمان التنسيق المؤسساتي الكفيل بتحويل مطالب الشباب من موضوع للاحتجاج إلى رافعة للإصلاح والتنمية، بما ينسجم مع التوجهات الدستورية الرامية إلى بناء نموذج تنموي أكثر عدالة وشمولية واستدامة. [1]

ثانيا: تفاعل الهيئات الحقوقية مع حراك الشباب

تكتسي المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني أهمية بالغة في التفاعل مع الأشكال الاحتجاجية باعتبارها فاعلًا مدنيًا يسهم في تأطير العلاقة بين الدولة والمحتجين، ويعمل على ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية أثناء مختلف مراحل الفعل الاحتجاجي. فهذه المنظمات لا تنظر إلى الاحتجاج باعتباره مجرد تعبير عن مطالب اجتماعية أو سياسية، بل تعتبره أحد المظاهر الأساسية للمشاركة المواطنة وممارسة الحق في التعبير والتجمع السلمي.

أثار حراك شباب جيل Z بالمغرب تفاعل واضح من قبل الفاعلين الحقوقيين والمدنيين الذين انخرطوا في متابعة تطوراته ورصد تداعياته الاجتماعية والسياسية. ويعكس هذا التفاعل المكانة التي أصبحت تحتلها منظمات المجتمع المدني داخل النسق السياسي المغربي باعتبارها فاعلا وسيطا بين الدولة والمجتمع، خاصة في القضايا المرتبطة بالحقوق والحريات والمشاركة المواطنة. فقد اعتبرت العديد من الجمعيات الحقوقية أن الاحتجاجات الشبابية تمثل تعبيرًا مشروعًا عن مطالب اجتماعية واقتصادية متراكمة، مرتبطة أساسًا بالتشغيل والعدالة الاجتماعية وجودة الخدمات العمومية[2]، مؤكدة على ضرورة التعامل معها في إطار احترام الحقوق الدستورية المكفولة للمواطنين.

وفي هذا السياق، اضطلعت الهيئات الحقوقية بدور أساسي في تتبع أوضاع المحتجين ورصد مختلف التدخلات المرتبطة بالاحتجاجات، حيث أصدرت بيانات وتقارير تدعو إلى ضمان الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي وفقًا للمقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان. كما سعت بعض الجمعيات إلى توثيق المعطيات المتعلقة بعمليات التوقيف والمتابعة القضائية المرتبطة بالحراك، معتبرة أن حماية الحقوق والحريات تشكل شرطًا أساسيًا لتعزيز الثقة بين الشباب

[1] المجلس الوطني لحقوق الإنسان، *التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب*، الرباط، 2023، ص 87-95.

[2] **محمد ضريف**، *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالمغرب*، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2018، ص 87-92.

والمؤسسات العمومية[1]. ويعكس هذا الدور الوظيفة الرقابية التي أصبحت تضطلع بها المنظمات الحقوقية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة باعتبارها آلية لمراقبة السياسات العمومية وتقييم آثارها على الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات.

إلى جانب البعد الحقوقي، انخرطت مجموعة من الجمعيات المدنية والتنموية في محاولة فهم الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للحراك، من خلال تنظيم لقاءات وندوات ودراسات تناولت أوضاع الشباب المغربي وتحديات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وقد ركزت هذه المبادرات على إبراز العلاقة بين ارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الاجتماعية وبين تنامي الاحتجاجات الشبابية، معتبرة أن معالجة أسباب الاحتقان تقتضي تبني سياسات عمومية أكثر قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية. كما أكدت العديد من الفعاليات المدنية أن حراك جيل Z يعكس أزمة ثقة متنامية في المؤسسات الوسيطة التقليدية، وهو ما يستدعي تطوير آليات جديدة للحوار والتشاور تستجيب لخصوصيات الأجيال الرقمية الجديدة.[2]

ومن جهة أخرى، ساهمت بعض المؤسسات الوطنية ذات الطابع الاستشاري والحقوقي في تأطير النقاش العمومي حول مطالب الشباب ومستقبل السياسات الموجهة إليهم. فقد دعت تقارير صادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة وضمان ولوجهم إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أكدت توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة تبني مقاربة مندمجة للنهوض بأوضاع الشباب ترتكز على التشغيل والتعليم والحماية الاجتماعية[3]. وتكتسي هذه المواقف أهمية خاصة بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسات في بلورة التوصيات والمقترحات الموجهة لصناع القرار العمومي.

خاتمة:

يمكن القول إن حراك شباب Z بالمغرب يعكس تحولات عميقة في بنية القيم وأنماط المشاركة لدى الأجيال الجديدة . فقد أصبح الشباب أكثر انفتاحا على القيم الديمقراطية والحقوقية، وأكثر ميلا إلى استخدام الوسائط الرقمية كأداة للتعبير والمطالبة بالإصلاح.

وتبرز أهمية فهم هذه التحولات في كونها تساعد في إدراك طبيعة العلاقة الجديدة بين الشباب والدولة والمجتمع، كما تساهم في تطوير سياسات عمومية أكثر استجابة لتطلعات هذه الفئة الحيوية من المجتمع .ومن ثم فإن تعزيز إدماج الشباب في الحياة العامة يظل رهينا بتطوير آليات المشاركة السياسية وتوسيع فضاءات الحوار والتعبير داخل المجتمع المغربي.

وختاما يمكن أن نعتبر تفاعل المنظمات الحقوقية والمدنية مع حراك شباب جيل Z مؤشرا على تنامي دور المجتمع المدني في تدبير القضايا العمومية بالمغرب، وانتقاله من مجرد فاعل ينقل المطالب لشريك في إنتاج النقاش العمومي وصياغة البدائل التنموية. غير أن لفعالية هذه الأدوار تبقى مرتبطة بمدى قدرة هذه المنظمات على بناء قنوات مستدامة للتواصل مع الشباب وتمثيل

---

[1] **عبد الله ساعف**، *الفاعل الجمعوي والتحولات السياسية بالمغرب*، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2016، ص 133-139.

[2] **عبد الرحيم العلام**، الشباب والتحولات السياسية في المغرب، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 512، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص 84-91.

[3] تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، *التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب*، الرباط، 2023، ص 65-72، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *الشباب: أي آفاق للاندماج والتنمية؟*، الرباط، 2021، ص 22-31.

انتظاراتهم داخل الفضاء العام التواصلي، فضلا عن قدرتها على استيعاب والمساهمة في تحويل المطالب الاحتجاجية إلى مقترحات عملية قابلة للدمج ضمن سيرورة السياسات العمومية. ومن ثم فإن تفاعل المجتمع المدني مع حراك جيل Z لا يعكس فقط فكرة الدفاع عن الحقوق والحريات، بل تعبير ايضا عن البحث عن صيغ جديدة للوساطة السياسية والاجتماعية في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي.

لائحة المراجع:

1- الكتب:

- عبد الله ساعف، الفاعل الجمعوي والتحولات السياسية بالمغرب، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2016.

2- المقالات:

- مُحَمَّد ضريف، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2018.
- الحبيب الستاتي زين الدين، الممارسة الاحتجاجية بالمغرب، دينامية الصراع والتحول، مجلة عمران، العدد 19، 2017.
- عبد اللطيف كداي، التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم، التدريس مجلة كلية علوم التربية العدد 7- السلسلة الجديدة، يونيو 2015.
- عبد الرحيم العلام، الشباب والتحولات السياسية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 512، 2021.

3- المقالات الالكترونية:

امال كنين، بيانات تكشف التحديات الاقتصادية والاجتماعية لشباب المغرب، جريدة هسبريس، عبر الرابط التالي:

https://2u.pw/NOgpQj

4- الدساتير:

دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011.

5- تقارير:

- تقرير معدل بطالة الشباب في المغرب عبر الرابط التالي:

https://ar.tradingeconomics.com/

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *الشباب: أي آفاق للاندماج والتنمية؟*، الرباط، 2021، ص 15-28؛ والمجلس الأعلى للحسابات، *التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات*، الرباط، 2023.
- المملكة المغربية، *المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: حصيلة ومنجزات المرحلة الثالثة*، الرباط، وزارة الداخلية، ، 2023.
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، *التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب*، الرباط، 2023.

6- المراجع باللغة الأجنبية:

- Manuel Castells, *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age*, Polity Press, Cambridge, 2015.
- Pierre Rosanvallon, *La contre-démocratie : La politique à l'âge de la défiance*, Seuil, Paris, 2006.
- Max Weber ،Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology ،Guenther Roth and Claus Wittich ،University of California Press ، Berkeley.
- Manuel Castells ،Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age2 ،nd Edition ،Polity Press ،Cambridge ،2015 .
- Didier Bigo ،"Security and Immigration: Toward a Critique of the Governmentality of Unease" ،Alternatives: Global, Local, Political ،Vol. 27, Special Issue, 2002.
- Pierre Rosanvallon ،La contre-démocratie : La politique à l'âge de la défiance ،Éditions du Seuil ،Paris 2006 .
- Fassi Fihri, Adam (1 October 2025). "Manifestations: le rappel à l'ordre du ministère de l'Intérieur". Médias24 (in French). Retrieved 1 October 2025.